



Distr.
GENERAL
A/36/694/Add.5
12 December 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ (هـ) و (و) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموارد الطبيعية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس)

المقرر : السيد أحمد ولد سيد أحمد (موريتانيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة لموضوع البند ٦٩ (انظر الفقرة الثانية من A/36/694) . وقد نظرت اللجنة في الاجراء الواجب اتخاذه بشأن البندين الفرعيين (هـ) و (و) في جلساتها ٤٦ و ٤٧ المعقودتين في ٧ و ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ . ويرد عرض لمناقشات اللجنة في المحضرين الموجزين المتمثلين بالموضوع (انظر A/C.2/36/SR.46-47) .

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (البند الفرعي (هـ))

١ - مشروع القرار A/C.2/36/L.144

٢ - في الجلسة ٤٦ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، كان محروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/36/L.144) عنوانه " جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية " ،

81-36301

••/••

- قدمه السيد إنريـك تر هورست ، نائب رئيس اللجنة ، نتيجة لمشاوـرات
غير رسمية .
- ٣ - وفي الوثيقة A/C.2/36/L.145 عمم بيان للأمين العام بالآثار الادارية والمالية المترتبة على
مشروع القرار .
- ٤ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.144 بدون تصويت (انظر
الفقرة ١٢) .
- ٥ - وعقب اعتماد مشروع القرار أدلى ببيان كل من ممثلي بولندا (باسم اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية
بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا وهنغاريا) ، والولايات
المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (باسم الدول الأعضاء
في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) ، واليابان (انظر A/C.2/36/SR.46) .

٢ - مشروع المقرر A/C.2/36/L.155

- ٦ - في الجلسة ٤٧ المعقودة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ، كان محروضا على اللجنة مشروع
مقرر (A/C.2/36/L.155) عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" ، قدمه السيد إنريـك
ج . تر هورست ، نائب رئيس اللجنة ، عقب مشاوـرات رسمية .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/36/L.155 بدون تصويت (انظر
الفقرة ١٣ ، مشروع القرار الأول) .

باء - الموارد الطبيعية (البند الفرعي (و))

١ - مشروع القرار A/C.2/36/L.137

- ٨ - عرض على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/36/L.137) قدمه رئيس اللجنة ، وعنوانه "تقرير لجنة
الموارد الطبيعية" ، وكان قد عمم في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ . وفيما يلي نصه :
- " ان الجمعية العامة ،
- " اذ تشير الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن
الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

"وأن تشير أيضا الى برنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (١) ،

"وأن تضع في اعتبارها مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/١٩١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن تقرير لجنة الموارد الطبيعية عن أعمال دورتها السابعة (٢) "وأن تؤكد أهمية تكثيف قدرات الأمم المتحدة على تجميع المعلومات وتحليلها ونشرها في ميدان الموارد الطبيعية ،

"وأن تأخذ في اعتبارها أن استغلال موارد الطاقة يشكل عاملا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ،

"ترجو من الأمين العام أن يعهد الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في حدود الأحكام ذات الصلة من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بمهمة اعداد تقرير شامل عن الموارد الطبيعية يعنى ، فسي جملة أمور ، بميدان موارد الطاقة ، ويقدم الى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثامنة ، ويتضمن ما يلي :

" (أ) نظرة عامة على الحالة العالمية في مجال الطاقة ، وتقييما لتطور الاحتمالات والتوقعات في مجال الطاقة في البلدان النامية ؛

" (ب) تحديدا للأمر التي تقيد تنمية مصادر الطاقة في البلدان النامية ، بما في ذلك التقييدات التي تصادف في ميادين مثل التمويل ، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف ، واستكشاف الطاقة وتخطيطها على الصعيد الوطني ، وتدفق المعلومات ، والتعليم والتدريب ، والبحث والتطوير ، ونقل التكنولوجيا ؛

" (ج) استعراضا لاحتياجات البلدان النامية من الاستثمار في مجال الطاقة وللاليات المحتملة والمتاحة لتمويل مثل هذا الاستثمار ، وللشفرات القائمة والوسائل المتوقعة لسد هذه الشفرات ، وبخاصة في ميدان استكشاف الطاقة ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالحالة في البلدان النامية ، أخذا في الاعتبار المستويات المستصوبة في ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة في تلك البلدان ؛

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ١٠ - ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.I.24) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١٤ (E/1981/54) .

" (د) استعراضاً للحالة فيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان الطاقة ، بما في ذلك نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ونتائج وتوصيات أية اجتماعات أو مؤتمرات دولية أخرى بخصوص الطاقة تقرر بالفعل أن تتعقد داخل منظومة الأمم المتحدة قبل انعقاد الدورة الثامنة للجنة الموارد الطبيعية " .

٩ - وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ، سحب الرئيس مشروع القرار A/C.2/36/L.137 .

١٠ - وألقى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

٢ - مشروع مقرر

١١ - في الجلسة ٤٧ المعقودة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالأحالة علماً بتقرير الأمين العام عن المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف لاستكشاف الموارد الطبيعية (A/36/418) (انظر الفقرة ١٣ ، مشروع المقرر الثاني) .

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

١٢ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

أن الجمعية العامة ،

أن تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وأن تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وبخاصة الفقرة ٣٦ منها التي نصت فيها الجمعية العامة على أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم

والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٣) ، بصورة أساسية من أجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ، وإعادة تشكيل النمط الحالي للعلاقات الدولية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتقوية دور منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وزيادة الموارد المالية ،
وإن تشير كذلك إلى برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٣) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

وإن تشير إلى الحاجة الملحة إلى تنمية وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية للبلدان النامية لتمكينها من تطبيق العلم والتكنولوجيا على تنميتها ، بغية إزالة التفاوت القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

وإن تؤكد من جديد الحاجة إلى زيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا بطرق منها تأمين موارد جديدة وكبيرة ، بالإضافة إلى الموارد الموجودة حالياً ،

وإن تدرك ضرورة وضع مقترحات محددة و ملموسة لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة ، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ،

وإن تشير إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي قررت فيه إنشاء جهاز تابع للأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

وإن تشير كذلك إلى قرارها بأن تبدأ الترتيبات الطويلة الأجل لجهاز التمويل في عام ١٩٨٢ (٤) وبالإضافة إلى إنشاء الترتيبات المؤقتة القرار النهائي الذي سيتخذ بشأن الترتيبات الطويلة الأجل (٤) ،

وإن تحيط علماً بتقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٥) بشأن تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

وإن تضع في اعتبارها أن صندوق الأمم المتحدة المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية سينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ،

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 والتصويبات) ، الفصل السابع .

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ، الجزء سادس ، الفقرتان ٨ و ٩ .

(٥) انظر A/36/37 (الجزء 'ثالثا') ؛ سيدج ضمن الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٧ (A/36/37) .

وان تعديد تأكيد دور اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ،

أولا

١ - تقرر أن تنشئ ، وفقا لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٣) وقرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الترتيبات الطويلة الأجل لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، الذي سيبدأ العمل اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ؛

٢ - تقرر أن تكون المبادئ التوجيهية لجهاز التمويل كما يلي :

(١) يقوم جهاز التمويل ، بناء على طلب الحكومات ، بتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة الرامية الى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية للبلدان النامية ، وينبغي رصد موارد كافية لمختلف الأنشطة المحددة في برنامج عمل فيينا ، ومن بينها الأنشطة القومية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية والدولية . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ مختلف أنواع المشاريع والبرامج ذات الأهمية المباشرة للبلدان النامية . وينبغي أن تكون تلك الأنشطة مكملة للبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف الموضوعة للعلم والتكنولوجيا ، وداعمة للجهد القومي للبلدان النامية . وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للتنسيق الفعال لأنشطة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وسوف يتشكل الاطار العام للأنشطة التي يضلح بها جهاز التمويل من الغطاة التنفيذية لبرنامج عمل فيينا المقرر استكمالها بمقترحات عمل ملموسة ومحددة تضعها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الرابعة ، بما في ذلك مجالات التركيز على النحو الذي اعتمدته اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثالثة .

(٢) ينبغي ، في تحديد طبيعة ومستوى موارد جهاز التمويل ، مراعاة الاعتبارات

التالية :

(أ) انعدام التناظر ، من حيث الطاقة التكنولوجية ، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

(ب) الحاجة الى جعل الموارد المالية قابلة للتنبؤ ومتواصلة التدفق ؛

(ج) الحاجة الى موارد كبيرة الى جانب تلك الموجودة الآن في اطار منظومة الأمم المتحدة ؛

(د) الحاجة الى موارد خارجية غير مقيدة من أجل التنمية العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية .

(٣) ينبغي لجهاز التمويل أن يكون وسيلة لتعبئة الموارد المالية وتنسيقها وتوجيهها ودفعها . وينبغي أن ينظم جهاز التمويل على أساس طوعي وعالمي بحيث يكون باب الاشتراك فيه مفتوحاً أمام جميع البلدان كأعضاء كاملين العضوية . وتتكون موارد جهاز التمويل من مساهمات الدول وعن طريق الترتيبات المالية التي قد يدخل فيها جهاز التمويل مع المؤسسات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية العامة والخاصة . وينبغي أن تسهم جميع الدول الأعضاء في جهاز التمويل بطريقة تتفق مع قدراتها . وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشترك في إدارة جهاز التمويل .

(٤) ينبغي منح جهاز التمويل مقداراً من الموارد يتفق عليه وتساهم فيه البلدان المشتركة بغية توفير قاعدة ثابتة لعملياته ، وينبغي أن تتوفر لديه المرونة اللازمة لاجتذاب موارد من المصادر المختلفة .

(٥) ينبغي ، عند تحديد أشكال تشغيل جهاز التمويل ، أن تؤخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة في تشغيل صندوق الأمم المتحدة المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

٣ - تحيط علماً مع بالغ الاهتمام بتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٦) ، وتلاحظ ، على وجه الخصوص ، أنه وفقاً للمعايير الواردة في الفقرة ٣ من الجزء السادس ، من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ، ينبغي أن تبلغ الموارد الأساسية لجهاز التمويل ٢٠٠ مليون دولار في السنة للفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ؛

٤ - تقرر أن يتم تحديد الترتيبات المؤسسية في ضوء جملة أمور منها حجم الموارد المالية لجهاز التمويل وطبيعة عملياته ؛

٥ - تقرر كذلك أن يتم الاتفاق على هذه الترتيبات المؤسسية في أثناء السنة الانتقالية ١٩٨٢ ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الجزء ثانياً من هذا القرار ؛

ثانياً

١ - تقرر اعتبار سنة ١٩٨٢ الفترة الانتقالية لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يدعو إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في الربع الأول من عام ١٩٨٢ لتلقي تعهدات بالتبرعات المحقوقة للسنة الانتقالية ، وفي هذا السياق تحدث جميع البلدان على تقديم مساهمات سخية ، آخذة في الاعتبار توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في هذا المضمار ؛

(٦) انظر A/CN.11/21 ، الجزء الأول .

٣ - تقرر أن تسرى على جهاز التمويل أثناء الفترة الانتقالية ، وتنتقل اليه ، الأحكام التشغيلية العامة للصندوق المؤقت ، بما في ذلك موارده وتنظيمه وإدارته ، فضلا عن الاجراءات الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ، وذلك دون مساس بالاتفاق النهائي بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية الأولية الأجل المتعلقة بجهاز التمويل ؛

٤ - تقرر أن يقوم فريق حكومي دولي مخصص جامع معني بجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بمعدد دورتين : الأولى ، وتستمر لمدة أسبوع ، في الفترة من ١ الى ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، والثانية ، وتستمر لمدة أسبوعين ، في الفترة من ١٢ الى ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ؛ وتقرر كذلك أن يستغل تماما الوقت قبل هذين الاجتماعين وفيما بينهما في اجراء مشاورات لضمان انجاز أعمال الفريق بنجاح ؛

٥ - تحت الحكومات على ضمان أن يكون التمثيل في هاتين الدورتين على مستوى عال وأن يشمل خبراء في ميدان التمويل ؛

٦ - ترجو من الفريق الحكومي الدولي المخصص أن يعد توصياته بشأن الترتيبات المؤسسية والتنظيمية والمالية لجهاز التمويل وأن يقدمها الى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الرابعة ؛

٧ - ترجو من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم توصياتها ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين للنظر والبت فيها .

*

* * *

١٣ - وتوصي اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقررين التاليين :

مشروع المقرر الأول

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

ان الجمعية العامة تقرر :

(أ) أن تحيط علما بتقارير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية عن أعمال دورتها الثانية المستأنفة ودورتها الثالثة ودورتها الثالثة المستأنفة (٧) ، وأن تؤيد التوصيات الواردة فيها ؛

(ب) أن تحيل علما بتقرير الأمين العام بشأن الدراسة الأساسية عن كفاءة منظومة الأمم المتحدة في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٨) وأن تطلب من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقوم ، بمساعدة المدير التنفيذي لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، بدراسة الاقتراحات الواردة في الفقرات من ٢١٨ إلى ٢٢٥ من التقرير ، وتقديم توصيات ذات طابع عملي ، مع تقديرات للتكاليف ، إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الرابعة ، آخذاً في الاعتبار مجالات التركيز المبينة في القرار ٢ (د - ٣) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، الذي اتخذته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

(ج) أن تأذن للجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، كما أوصت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في قرارها ٣ (د - ٣) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ (٩) ، بتشكيل ما لا يزيد على أربعة أفرقة متخصصة خلال السنتين القادمتين ، وفقاً لصلاحيات اللجنة الاستشارية ، على ألا يعقد في السنة الواحدة أكثر من اجتماعين لكل من الأفرقة المختصة وألا تستغرق تلك الاجتماعات أكثر من أسبوع ، وأن ترجو من اللجنة الاستشارية أن تقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الرابعة معلومات محددة عن تشكيل الأفرقة المختصة وعملها ؛

(د) أن تطلب أن يقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الرابعة برنامج العمل المستكمل المقترح للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، على أن تراعى بشكل خاص مجالات التركيز المبينة في القرار ٢ (د - ٣) الصادر عن اللجنة الحكومية الدولية .

مشروع المقرر الثاني

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف لاستكشاف الموارد الطبيعية (١٠) .

- (٧) A/36/37 (الأجزاء 'أولاً' و 'ثانياً' و 'ثالثاً') . وسيدرج ضمن الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٧ .
- (٨) A/36/240 .
- (٩) انظر A/36/37 (الجزء 'ثانياً') ، المرفق ، الفرع ألف .
- (١٠) A/36/418 .